

تأويل الفقهاء للنصوص الشرعية وأثره في المعاملات المالية



مقالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم الشريعة الإسلامية
التخصص : الفقه وأصوله

إعداد:

الطالب: ماس خالق

رقم القيد: ٠٠٠١٢٠٠٠٩

برنامج الماجستير قسم الشريعة الإسلامية
الدراسات العليا جامعة المحمدية سوراكرتا
السنة الدراسية ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧ م

تأويل الفقهاء للنصوص الشرعية وأثره في المعاملات المالية

مقالة منشورة

إعداد

ماس خالق بن رينجون

٥٠٠٠١٢٠٠٠٩

راجعها ووافق عليها:



الدكتور محمد معين دين الله بصري

تأويل الفقهاء للنصوص الشرعية وأثره في المعاملات المالية

إعداد

ماس خالق بن رينجون

٥٠٠٠١٢٠٠٠٩

لقد نوقشت هذه المقالة في قسم الفقه وأصوله

جامعة المحمدية سوراكرتا

اليوم : الثلاثاء، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧ م

المناقشون :

١. الدكتور محمد معين دين الله بصري
٢. الدكتور محمد عبد الخالق حسن
٣. الدكتور شمس الهداية



مدير الدراسات العليا

البروفيسور الدكتور بامبانج سومو

الإقرار على أصالة الرسالة

أنا الموقع أدناه :

الاسم : ماس خالق

رقم القيد : ١٢٠٠٠٩.٠٠٠٠.٠

قسم : الشريعة الإسلامية

العنوان : تأويل الفقهاء للنصوص الشرعية و أثره في المعاملات المالية

أقر بأن المقالة المقدمة إلى برنامج ماجستير الشريعة الإسلامية بجامعة المحمدية

سوراكرتا من عمل بحثي إلا ما فيها من مقتبسات قد ذكرت مصدرها. وإذا ثبت في

وقت لاحق أن هذه الرسالة من انتحال أو سرق فإنه يحل للجامعة أن تلغي ما

منحتني من اللقب العلمي والشهادة العلمية.

سوراكرتا، ١٢ ربيع الأول ١٤٣٩ هـ

٣٠ نوفمبر ٢٠١٧ م



ماس خالق

تأويل الفقهاء للنصوص الشرعية وأثره في المعاملات المالية

الملخص

إن الهدف من هذا البحث هو الوقوف على أثر تأويل النصوص الشرعية في استنباط الأحكام من أدلتها القرآنية والحديثية. هذا البحث يقوم بتحليل ودراسة بعض أوجه التأويل في قسم المعاملات من كتاب نيل الأوطار. وهذه الدراسة تسير على المنهج التحليلي النقدي. يجمع الباحث المسائل التي توصل العلماء إلى أحكامها بالاستنباط التأويلي، وينظر فيها مع استخراج أوجه تأويلهم للنصوص الشرعية. ثم يقوم الباحث بتحليل تأويلاتهم ودراساتها في ضوء علم الأصول. وبالتحكم إلى الضوابط الأصولية يميز الباحث ما يصح من تلك التأويلات وما لا يصح، مع ذكر القرائن التي تقوي وترجح ما حكم عليه من الصحة والفساد. وهذا البحث يبين للقارئ أنه ليس جميع تأويلات العلماء صحيحة، بل منها صحيح مقبول لقوة الأدلة التي استند إليها التأويل، ومنها ضعيف مردود لضعف الأدلة التي استند إليها التأويل، أو لم يكن هناك دليل يعضد ذاك التأويل. فيعرف القارئ موقفه الشرعي تجاه التأويلات الكثيرة المختلفة.

الكلمات الرئيسية : التأويل، الفقهاء، المعاملات المالية، النصوص الشرعية

The Ta'wil of Fuqoha Towards the Shar'i Proposition in Islam and Its Influence of Financial Transaction

ABSTRACT

The purpose of this research is to observe the influence of ta'wil on the arguments of shari'i in deciding certain law which was taken from al-Qur'an and Hadith. In this study, the researcher analyzed and studied the forms of scholar's ta'wil in the topic of muamalat of the book entitled Nailul Authar. This research is based on analysis and criticism methods, in which the authors collected the problems that have been agreed by the scholars by using ta'wil. Then the researcher collected the forms of the ta'wil, and analyze and study in the accordance with the method of Ushul Fiqh. The author would then examine and measure the form of the ta'wil by returning it to the terms of the provision that has been agreed by the scholars, and determining which ta'wil is based on strong proposition and which ta'wil relies on a weak proposition, or even is not based on a strong proposition. This study concludes that not all scholar's ta'wil towards certain proposition is true, because there is also the weak and rejected ta'wil. Therefore the reader can take the right attitude toward the different scholars' arguments.

Keywords : Ta'wil, Fuqoha, Financial Transaction, shar'i proposition

TAKWIL FUQOHA TERHADAP DALIL - DALIL SYARI DAN PENGARUHNYA TERHADAP TRANSAKSI KEUANGAN

ABSTRAK

Tujuan dari penelitian ini adalah mencermati pengaruh takwil terhadap dalil-dalil syari' dalam pengambilan hukum dari alqur'an dan hadits. Dalam penelitian ini penulis menganalisa dan mempelajari bentuk bentuk takwil ulama dalam BAB muamalah dari kitab NAILUL AUTHAR. Penelitian ini didasarkan pada metode analisis dan kritik, dimana penulis mengumpulkan masalah-masalah yang telah dihukumi oleh ulama dengan bersandar pada takwil. kemudian penulis mengumpulkan bentuk - bentuk takwil tersebut, dan menganalisa serta mempelajarinya sesuai dengan metode ilmu ushul fiqh. Penulis akan mengukur dan menguji bentuk bentuk takwil tersebut dengan mengembalikan pada syarat – syarat takwil yang telah disepaki para ulama, dan menentukan manakah takwil yang sah yang disandarkan pada dalil yang kuat, dan mana yang batil yang bersandar pada dalil yang lemah, atau tidak berdasar pada dalil. Penelitian ini memberikan kesimpulan pada para pembaca bahwa tidak semua takwil ulama terhadap dalil itu benar, ada yang benar ada pula yang lemah dan tertolak, dengan demikian pembaca bisa mengambil sikap yang benar terhadap takwilan para ulama yang banyak lagi berbeda-beda.

Kata kunci : Takwil, Fuqoha, Transaksi keuangan, Dalil syar'i

1. خلفية البحث

أغلب النصوص الشرعية في المعاملات المالية تكون ظنية وليست قطعية، فمن طبيعتها تتحمل معاني لا معنى واحداً، فهذا يؤدي إلى اختلاف الفقهاء في مسلك من المسالك لإدراك المعنى المراد من تلك النصوص، ومن المسالك التي سلكها الفقهاء هو التأويل.

والتأويل باب مهم من أبواب طرق استنباط الأحكام، ومسلك أصولي انتهجه الفقهاء في إدراك معاني النصوص الشرعية ودلالاتها؛ لذا لم يختلف جمهور الفقهاء في بيان أهميته والعمل به، يقول الإمام الحرمين الجويني (في كلامه عن التأويل) : " فلا أرى في علم الشريعة باباً أنفع منه لطالب الأصول والفروع " ¹. وهذا البحث يتحدث عن التأويل ومدى تأثيره في اختلاف الفقهاء في إدراك مقاصد ومعاني النصوص المحتملة في نصوص المعاملات المالية الواردة في كتاب نيل الأوطار قسم المعاملات، ومن ثم ترجيح إحدى معانيها استناداً إلى التأويل المعتضد بالأدلة. أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال الأمور التالية:

1. النصوص الشرعية المنزلة باللغة العربية أغلبها ظنية، وخاصة في المسائل الفروعية، منها النصوص في المعاملة المالية.
2. هذه النصوص الظنية تحمل معاني لا بد من ترجيح إحدى معانيها ليتجلى الحكم الذي يحمله النص، والتأويل هو طريق وآلة لإدراك المعنى المراد من تلك النصوص.
3. وجود الفكر الذي يدعو إلى تمسك بظواهر جميع النصوص الشرعية وحرفيته حتى يؤدي إلى الجمود، وهذا في جانب، وفي جانب آخر يوجد فكر يدعو

¹ عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم ديب، القاهرة، دار الأنصار، 1400 هـ، 408/1.

إلى التحلل من كل ضوابط وقواعد الشرعية، ويبالغ في التأويل بحجة المصلحة
و تبرير الواقع، فيأتي هذا البحث وسطية، يأتي لبيان التأويل الصحيح المشروع
مع ضوابطه.
أهداف البحث:

هذا البحث يهدف إلى :

1. الوقوف على مفهوم وحقيقة التأويل الصحيح الذي يعضده الدليل.
2. بيان مذاهب العلماء في اعتماد التأويل طريقة من طرق لفهم النصوص
الشرعية.
3. تجلية الأحكام في المعاملات المالية التي تختلف أنظار الفقهاء ومسالكهم في
فهم المعنى المراد من النصوص في المعاملات المالية.

2. منهج البحث

يسير الباحث في هذا البحث على منهج التحليلي النقدي، بحيث يجمع
الباحث النصوص في المعاملات المالية من كتاب نيل الأوطار قسم المعاملات، ثم
يدارسها ويستخرج معانيها المحتملة ثم يرجح إحدى معانيها اعتمادا على قواعد
التأويل المقررة لدى الفقهاء.

3. خطة البحث

وينجز البحث بحول الله تعالى من خلال المباحث التالية :
المبحث الأول، يتكلم فيه الباحث عن الإمام الشوكاني وكتابه نيل الأوطار، ومنهجه
فيه بالإيجاز. وفي المبحث الثاني، يتكلم الباحث عن نظرية التأويل وضوابط التأويل
الصحيح. وفي المبحث الثالث، يتكلم الباحث عن تأويلات الفقهاء في بيع الدهن
المتنجس، وانتفاع المرتقن بالرهن. ثم الخاتمة، يذكر فيها الباحث أهمية النتائج
والتوصيات.

هذا، وما توفيقي إلا بالله، وما كان فيه من صواب فذلك فضل الله، وما كان فيه من خطأ وزلل فمني وأستغفر الله وأتوب إليه.

المبحث الأول

الإمام الشوكاني وكتابه نيل الأوطار

المطلب الأول : حياة الإمام الشوكاني وعقيدته

ولد الإمام محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني - كما ترجم لنفسه^٢ - في يوم الإثنين، الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة عام 1173 هجرية، موافق لعام 1760م، في بلد شوكان . إماماً في الفقه وأصوله، وفي التفسير والحديث . نشأ الإمام الشوكاني وترعرع بصنعاء وترقى في بيت علم وأدب، حيث كان أبوه من العلماء الكبار، وكان يشغل منصب قاضي صنعاء^٣، مما له أثر كبير في تكوين شخصية الإمام العلمية ، حتى يصير الشوكاني إماماً في الدين، مجتهداً مستقلاً، وبذ ربة التقليد والتعصب بالمذهب، بل ما يهم لديه هو اتباع الدليل الصحيح وإن كان المذهب يخالفه.

توفي الإمام الشوكاني رحمه الله في شهر جمادى الآخرة سنة 1250 هـ، عن ست وسبعين سنة وسبعة أشهر، ودُفن بمقبرة حزيمة المشهورة بصنعاء. وأما عقيدة الإمام فمن رجع إلى كتبه في العقيدة وجد أن عقيدته في الجملة هي عقيدة أهل السنة والجماعة إلا في المسائل المحدودة جداً . وقد نهج الإمام الشوكاني منهج السلف الصالح في إثبات العقيدة وفهم النصوص الشرعية، وصرح بأنه: " لا ينبغي لعالم أن يدين بغير ما دان به السلف الصالح من الصحابة و التابعين وتابعيهم، من الوقوف على ما تقتضيه أدلة الكتاب والسنة، وإبراز الصفات كما

^٢ محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، 2

^٣ الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، 1 / 483

جاءت، وردُّ علم المتشابه^٤ إلى الله سبحانه ، وعدم الاعتداد بشيء من تلك القواعد المدونة في هذا العلم - أي علم الكلام - المبنية على شفا جرف هار من أدلة العقل بما يطابق الهوى، لا سيما إذا كانت مخالفة لأدلة الشرع الثابتة في القرآن والسنة ..^٥.

المطلب الثاني: منهج الإمام الشوكاني في كتابه نيل الأوطار.

هذا الكتاب سماه الإمام الشوكاني بـ " نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار"، وهو شرح كتابٍ حديثيٍّ جمعَ عدداً من أحاديث الأحكام من السنة النبوية الصحيحة، ألفه العلامة ابن تيمية الحراني.

- أما بنسبة لمهج الإمام الشوكاني في كتابه نيل الأوطار فيمكن ذكره كالآتي :
1. بيان حال الحديث ودرجته، وتفسير غريبه، وما يستفاد منه بكل الدلالات.
 2. ضم إلى كل حديث - في الغالب - بقية الأحاديث الواردة في الباب مما لم يذكره صاحب المنتقى.
 3. ضبط الأسماء وصحح ما كان مظنة تحريف أو تصحيف، مع بيان حال من وجد منهم في حاجة إلى التنبيه.
 4. لم يقدّم بترجمة الرواة لتوفر ذلك في كتب التراجم .
 5. جعل ما كان لابن تيمية من الكلام على فقه الأحاديث، وما يستطرد إليه من الأدلة في عضونه، من جملة الشرح في الغالب، إلا أنه كان ينسب ذلك إليه، ثم يتعقب ما ينبغي تعقبه عليه، وتكلم فيما رأى أنه لا يحسن السكوت عليه، ومما لا يستغني عنه.

^٤ وهو العلم الذي يوكل بفهمه لعلم الله تعالى، و لا يجب الخوض فيه، وبخلافه المحكم فهو مفهوم لمعظم الأمة أو سائرهما.

^٥ الإمام الشوكاني، أدب الطلب ومنتهى الأرب ، تحقيق عبد الله بن يحيى الشريحي ، بيروت، دار الكتب العلمية، ص. 141.

6. مراعاته الشديدة للاختصار بقدر الإمكان، عملاً بنصيحة شيخه العلامة

عبد القادر بن أحمد.

ذلك المنهج الذي سلكه الإمام الشوكاني في كتابه نيل الأوطار، فأصبح نيل الأوطار شرحاً وافياً كما أراده الإمام بعد التوفيق من الله سبحانه

المبحث الثاني : نظرية التأويل وضوابطه. فيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : مفهوم التأويل لغة واصطلاحاً

لفظ التأويل مصدر مشتق من الفعل أول يؤول تأويلاً، وأصله من آل الشيء يؤول إلى كذا، أي رجع إليه. و قال في مقاييس اللغة : " وآل يؤول أي رجع. قال يعقوب: يقال : " أول الحكم إلى أهله " أي أرجعه وردّه إليهم ^٦. وقال ابن جرير الطبري: " ومعنى التأويل في كلام العرب فإنه التفسير المرجع والمصير ^٧ .

وقد قيل إن قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ النساء: 59، أي جزاء، وذلك أن الجزاء الذي آل إليه الأمر القوم وصار إليه.

يلاحظ الباحث أن كل تعريفات واشتقاقات كلمة التأويل تتضمن معنى الرجوع، والعاقبة، والمصير.

أما الكلام في معنى التأويل اصطلاحاً فلا بد من عرض أقوال المتقدمين والمتأخرين، وذلك لأن معنى التأويل عند المتأخرين قد أصبح أكثر تحديداً مما ذكره المتقدمون، بعد أن حددت معالم الأصول وقواعده.

^٦ أبو حسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دمشق، دار الفكر، 1399هـ، 1 / 159

^٧ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، بدون التاريخ، 3 / 184، وقال ابن المنصور في لسان العرب، 11 / 33، إن التأويل هو المرجع والمصير.

كان علماء السلف قد استعملوا التأويل بمدلوله اللغوي. قال ابن الجوزي: " وفي التأويل وجهان أحدهما: التفسير، والثاني: العاقبة المنتظرة " ^٨. وقال القرطبي: والتأويل يكون بمعنى التفسير كقولك: تأويل هذه الكلمة على كذا ويكون بمعنى ما يؤول الأمر إليه، ونقل عن الزجاج في معنى التأويل الوجهين ^٩.

بناء على هذا يمكن أن يقال أن التأويل عند علماء السلف لا يختلف مع ما يذكره أهل اللغة أنه على معنيين وهما:
أولاً: تفسير اللفظ وبيان معناه.

ثانياً: الحقيقة التي يؤول إليه الكلام، أي وقوع المخبر به إذا كان الكلام خبراً، أو امتثال ما دل عليه الكلام وإيجاد مطلوبه إذا كان الكلام طلباً، ومعنى هذا أنه يرجع إلى العاقبة والمصير. ^٩

أما تعريف التأويل عند المتأخرين لقد تعددت تعريفاتهم للتأويل:
عرف الإمام الجويني التأويل بأنه: رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول ^{١٠}.
وعرف الإمام الغزالي بقوله: احتمال يعضده دليل، يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل على الظاهر ^{١١}.
وعرفه السرخسي الحنفي بأنه: تبين بعض ما يحتمل المشترك بغالب الرأي والاجتهاد، أو هو ما تصير إليه عاقبة المراد بالمشترك بواسطة الرأي ^{١٢}.

^٨ ابن الجوزي أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد: زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، 354/1.

^٩ تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام أبو العباس بن تيمية، مجموع الفتاوى، دار الوفاء، 1426 هـ، 270/13.

^{١٠} الجويني، البرهان في أصول الفقه، 336/1.

^{١١} أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، 387/1.

^{١٢} أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، أصول السرخسي، 128/1.

الذي رآه الباحث واختاره في تعريف التأويل ، هو ما عرفه ابن قدامة للتأويل بأنه:
صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به
أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر.

وشرح هذا التعريف فيما يلي :

صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر : يعني نقل اللفظ عما يدل عليه ظاهره إلى معنى آخر، وهذا إحراز عن حمل اللفظ على المعنى الذي دل عيله ظاهره.
إلى احتمال مرجوح به : يراد به المعنى الذي نقل إليه اللفظ وهو غير مدلول الظاهر، ولكن اللفظ يحتمل ذلك المعنى، إلا أن ذلك الاحتمال مرجوح وليس براجح. وهذا يخرج ما لا يحتمله اللفظ، فلا يكون تأويلا.

لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر، يعني أن ذاك النقل إلى المعنى المرجوح بسبب دليل - إما ظني أو قطعي من باب الأولى - يعضده، فصار المعنى المرجوح راجحا.

المطلب الثاني : ضوابط التأويل الصحيح

لا شك في أن التأويل مهم للغاية، ذلك لأن التأويل طريق من الطرق وآلة من الآلات لفهم دلالات النصوص واستنباط الأحكام من تلك النصوص، كما ذكر مما سبق من كلام الجويني^{١٣}. ومع ذلك فإن التأويل مزلق خطير لمن تعسف في استعماله وتساهل، وفي الجانب الآخر فإن ترك التأويل رغم توفر ضوابطه وبواعثه ويضعف دور العقل في نمو الفكر وحركة الاستنباط، مما قد يؤدي إلى البعد عن دلالة النص من المعنى المراد، وفتح باب التأويل على مصرعيه بدون حذر وضوابط قد يؤدي إلى الزلل والعبث بالنصوص، لذا من الجدير بالبحث عن ضوابط التأويل.

لقد وضع العلماء ضوابط للتأويل حتي لا يخرج المجتهد وطلبة الاجتهاد بعيدا عما استنبطه من النصوص من الأحكام. من تلك الضوابط بشيء من الإيجاز.

^{١٣} سبق ذكره.

الضابط الأول : الأصل أن يحمل الكلام على معناه الظاهر؛ إذ هو الأصل والتأويل خلاف الأصل.

يجب أن يحمل اللفظ على ظاهره؛ لأنه المعنى الذي يتبادر إلى العقل بمجرد قراءة الصيغة أو سماعها دون اعتماد على دليل خارجي في فهمه. ولا يجوز العدول عن ظاهره إلا بدليل يقتضيه^{١٤}.

قال الزركشي: "الظاهر دليل شرعي يجب اتباعه والعمل به بدليل إجماع الصحابة على العمل بظواهر الألفاظ"^{١٥}.

الضابط الثاني: أن يكون المتأول مؤهلاً علمياً

التأويل ضرب من الاجتهاد في معرفة إرادة الشارع من النص لا النص نفسه؛ ومعرفة إرادة الشارع يحتاج إلى دراية علمية في تلك القوالب اللغوية التي حملت في طياتها تلك الإرادة؛ لذا يشترط في المؤول أن يكون عالماً بلغة العرب وأساليبهم، ودلالات الألفاظ، أو أوجه الدلالة التي تشهد لها اللغة فيما يقوم بتأويله؛ عالماً بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما تضمنته نصوصها من أحكام وأوجه دلالات.

الضابط الثالث : أن يكون اللفظ مما يقبل التأويل أصلاً وداخلاً في محاله.

اللفظ إما أن يكون محكماً؛ أي له دلالة قطعية لا يحتمل غيرها، وإما أن يكون مفسراً في عهد الرسالة بحيث لا يحتمل غيره، فهذان القسمان من الألفاظ لا مجال للتأويل فيهما. وإنما يدخل التأويل في اللفظ الظاهر عند الجمهور، أو قسمي الظاهر

^{١٤} علي بن محمد الأمدي الاحكام في أصول الأحكام، الرياض، دار الصميعي، ط1. سنة 1423 هـ، 3 / 75، و اجويني، البرهان ف أصول الفقه ، 1 / 531، وموفق بن قدامة، روضة الناظر، الرياض، مكتبة التدمرية، ط1. سنة 1419 هـ، ص. 1 / 508.

^{١٥} بدر الدين محمد بن بشار بن عبد الله الزركشي، البحر المحيط، طبعة وزارة الأوقاف بدولة الكويت، الطبعة الثانية، 1992 م، 3 / 436

والنص عند الحنفية؛ لأن كلا القسمين يتطرق الاحتمال إليهما ويعتريهما من الظنية^{١٦}.

الضابط الرابع : أن يكون هناك دليل صحيح يدل على صرف اللفظ عن الظاهر إلى معنى غيره .

وهذا الضابط تقتضيه طبيعة التأويل القائم على حمل اللفظ على غير معناه الظاهر؛ حيث أن الأصل حمل اللفظ على معناه الظاهر المتبادر منه، فلا يعدل عنه إلى غيره إلا إذا كان هناك دليل صحيح صارف للمعنى الحقيقي . بين الآمدي ما يجب أن يكون عليه دليل التأويل قائلًا : وأن يكون الدليل الصارف للفظ عن مدلوله الظاهر راجحاً على ظهور اللفظ في مدلوله^{١٧}.

الضابط الخامس : أن يكون اللفظ محتملاً للمعنى المؤول إليه .

يشترط في التأويل أن يكون المعنى الذي آل إليه اللفظ من المعاني التي يحتملها اللفظ نفسه، وأن يكون الاحتمال موافقاً لوضع اللغة إما بطريق المنطوق أو المفهوم أو المجاز، أو يكون محتملاً على أساس الحقيقة العرفية أو الشرعية، ولا يجوز العدول عن المعنى الظاهري إلى معنى آخر لا علاقة لغوية أو عرفية أو شرعية بينه وبين اللفظ . وعدم اعتبار هذا الشرط سيؤدي إلى تأويل فاسد.

الضابط السادس : أن لا يتعارض التأويل مع النصوص قطعية الدلالة في النتيجة، أو يخالف قاعدة شرعية ثبت عند العلماء بالاستقراء، ولا مع ما هو معلوم بالضرورة .

الضابط السابع : مراعاة الغرض الذي لأجله سيق النص من خلال سبب النزول والورود.

^{١٦} الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام ، 54/3 ، ووهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي ، دمشق، دار الفكر، 1986 م، 315/1

^{١٧} الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 3 / 54

فمعرفة سبب نزول الآية أو سبب ورود الحديث تكون سبباً مهماً لفهم معاني
الوحيين (القرآن والسنة) وكشف الغموض الظاهري الذي يكتنف بعض الآيات ؛
لأن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب.

هذه هي أهم الضوابط التي وضعها العلماء في أعمال التأويل كطريق من طرق
استنباط الأحكام من النصوص التي تتحمل معاني لا معنا واحداً. ومن ثم قسم
العلماء التأويل من حيث القوة و الضعف بالرجوع إلى هذه الضوابط إلى ثلاثة أقسام:
أولاً : التأويل القريب

وهو إذا كان ما احتمله اللفظ قريباً وقوياً جداً، فأمكن معرفته بقليل من التأمل،
واعتماداً على أدنى دليل. قال الغزالي: إلا أن احتمال تارة يقرب وتارة يبعد، فإن قرب
كفى في إثباته دليل قريب،...^{١٨}.

ثانياً : التأويل البعيد

وهو ما كان الاحتمال فيه بعيد عن الفهم وضعيف، فهذا يحتاج إلى دليل في
غاية القوة. قال الإمام ابن قدامة: وقد يكون الاحتمال بعيداً جداً فيحتاج إلى دليل
في غاية القوة^{١٩}.

ثالثاً : التأويل المتوسط

وهو ما إذا كان المعنى المؤول إليه متوسطاً، فهذا يحتاج إلى دليل متوسط في القوة^{٢٠}.
والجدير بالذكر هنا أن العلماء في هذه الأنواع من التأويل تختلف أذواقهم الفقهية في
الحكم على بعد التأويل وعدمه وتوسطه، فما قد يراه عالم تأويلاً بعيداً، قد يراه آخر
ليس بعيداً، أو متوسطاً، وترتب على هذا اختلافهم في استنباط الأحكام الفقهية

^{١٨} أبو حنيفة الغزالي، المستصفى، 1 / 387

^{١٩} موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر، بتحقيق د. شعبان محمد إسماعيل،
رياض، دار تدمرية، 1419 هـ، ص. 508

^{٢٠} ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر، ص. 508، و عبد الكريم نملة، المذهب في علم أصول الفقه
المقارن، 3 / 1207

نتيجة هذا النوع من التأويل. فكل يجتهد، فلا أحد يتعمد على الخطأ، لا سيما أنهم من أهل السنة والجماعة وليسوا من أهل البدع، فيصيب من يصيب لقوة أدلتهم، ويخطأ من يخطأ لضعف أدلتهم، فلا يوجب ذلك اللوم و التفسيق أو التبديع.

المبحث الثالث

تأويلات الفقهاء في بيع الدهن المنتجس وانتفاع المرتهن بالرهن

المطلب الأول : تأويل الفقهاء في بيع الدهن المنتجس

الفرع الأول : تحقيق الخلاف الفقهي والنص المؤول

يجب أن تحرر المسألة قبل الشروع في بحثها. قسم العلماء الدهن النجس على قسمين: الدهن النجس العين، والدهن المنتجس بالمجاورة. أما الدهن النجس العين فلا خلاف بين العلماء في عدم جواز بيعه، وإن كانوا يختلفون في جواز الانتفاع بها. قال النووي : الدهن النجس ضربان: ضرب نجس العين، كودك الميتة، فلا يجوز بيعه بلا خلاف، ولا يطهر بالغسل^{٢١}.

وأما الدهن المنتجس بالمجاور فقد اختلف العلماء إلى قولين:

القول الأول : لا يجوز بيع الدهن المنتجس ولا يصح

وهو قول جمهور الفقهاء من المالكية- في المشهور، والشافعية في أصح الوجهين، والحنابلة، واختاره الشوكاني^{٢٢}.

القول الثاني : يجوز بيع الدهن المنتجس.

قال به الحنفية والمالكية في مقابل المشهور عندهم، وقول عند الشافعية. ونسب

هذا القول لأبي موسى الأشعري والليث ابن سعد^{٢٣}.

٢١. أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المذهب، جدة، مكتبة الإرشاد، بدون التاريخ، 9 / 282.

٢٢ النووي، المجموع شرح المذهب، 9 / 282، و المغربي، مواهب الجليل، 4 / 259، الشربيني، مغني المحتاج، 2 / 11، والمردوي، الإنصاف، 4 / 281، والشوكاني، نيل الأوطار، 10 / 13

ومنشأ هذا الخلاف هو التعارض بين ظاهر الأحاديث والآثار الواردة في القضية. والحديث المؤول في المسألة هو: قول النبي ﷺ: " قاتل الله اليهود؛ إن الله لما حرم عليهم شحومها جملوه، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه"^{٢٤}.

الفرع الثاني : أوجه تأويل الفقهاء في بيع الدهن المتنجس

حمل الجمهور الحديث على ظاهره، و هو أن النهي في الحديث يدل على التحريم، وأن الحديث عام، فيشمل الأكل والانتفاع به، والدهن المتنجس إذا لم يمكن تطهيره صار حكمه كحكم الدهن النجس العين. وحجة الجمهور على تحريمه هو:

1. حديث الباب، وحديث ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها : أن رسول الله ﷺ، سئل عن الفأرة سقطت في سمن فماتت، فقال النبي ﷺ : " خذوها وما حولها وكلوا سمنكم"^{٢٥}.

قالوا : إن الدهن المتنجس، لو كان مالا لأمر النبي ﷺ بغسله، والانتفاع به، وإلقاء المتنجس دليل على عدم جواز الانتفاع به؛ لأنه لو كان منتفعا به لكان مالا، ولكان إلقاؤه إضاعة للمال.

2. القياس، أي قياس الدهن المتنجس على الخل واللبن إذا وقعت فيهما النجاسة^{٢٦}، بالجمع أن كلا من اللبّن والخل والدهن كان طاهرا، فأصبح نجسا بوقوع النجس عليه، وأن كلا منها لا يمكن تطهيره، فأخذ الدهن المتنجس حكم اللبّن والخل المتنجس وهو عدم جواز بيعه.

٢٣. محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي ، المبسوط، بيروت، دار المعرفة، 1414 هـ، 1/ 95، النووي، المجموع ، 9 / 39، و 281، وابن العابدین، حاشية ابن عابدين، 7 / 266.

^{٢٤} سبق تخريجه، صفحة: 134، في هذا البحث.

^{٢٥}. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، 23 / 429، رقم : 1042، والبيهقي في السنن الكبرى، 9 / 353، رقم : 19619.

^{٢٦} النووي، المجموع ، 9 / 282.

أصحاب القول الثاني لا يقولون بظاهر الحديث، بل تأولوا الحديث. هم حملوا
النهي عن بيع الدهن المتنجس على ما إذا أريد به الأكل.

والذي حمل أصحاب هذا القول إلى العدول عن ظاهر الحديث هو ما يلي:
1. حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سئل رسول الله ﷺ، عن الفأرة
تقع في السمن أو الودك ؟ فقال : " اطرحوها و ما حولها إن كان جامدا، فقالوا: يا
رسول الله إن كان مائعا ؟ قال : فانتفعوا به ولا تأكلوه"^{٢٧}.

قالوا: إن النبي ﷺ إنما يمنع في هذا الحديث الأكل ولم يمنع الانتفاع، والانتفاع قد
يكون له أو لغيره، والغالب المالك لا يبذله لغيره إلا بثمن، فدل بالإشارة على جواز
بيعه^{٢٨}.

2. لا يوجد دليل صريح من الشارع ينهى عن بيع الشيء النجس، وإنما وجد النهي
عن بيع شحوم الميتة، وهذا الدليل أخص من المدلول؛ لأن المقصود الأعظم من
شحوم الميتة هي الأكل، فيحرم بيعها لتحريم أكلها، وهذا لا يعني النهي عن بيع كل
نجس، فهناك من الأعيان ما هو نجس، ويجوز بيعه، وذلك مثل سباع البهائم التي
يمكن الانتفاع به في غير الأكل^{٢٩}.

الراجع في المسألة

يتبن من خلال عرض أقوال الفقهاء واستدلّاهم لهذه القضية، يظهر للباحث
جواز بيع الدهن المتنجس. و ذلك :

- لأن الأدلة التي استدل بها القائلون بعدم الجواز ليست نصا في تحريم بيع الدهن
المتنجس، ولا تخلو من الاحتمالات، بل الأحاديث جاءت لبيان حكم الأكل وجواز
الانتفاع به لغيره.

^{٢٧} رواه البيهقي في السنن الكبرى، 9 / 594، رقم : 19626.

^{٢٨} ابن النجيم، البحر الرائق، 6 / 88،

^{٢٩} الديبان، المعاملات المالية أصالة و معاصرة، الطبعة الثالثة، 1434 هـ، 3 / 453.

- كما أن القول بالجواز سبيل إلى الجمع بين الأحاديث، ومعلوم في القواعد الحديثية أن الجمع أولى من إهمال أحدهما وإعمال الآخر.
- أن نجاسة الزيت الطاهر بنجاسة مجاورة، والعقد يقع على العين الطاهرة، ومجاورة النجاسة لا تمنع جواز البيع كالثوب المتنجس إذا بيع.

الملبى الثاني : تأويل الفقهاء في انتفاع المرتهن بالرهن

الفرع الأول تحقيق الخلاف الفقهي والنص المؤول

وتحرير محل النزاع في هذه المسألة هو: أنه قد اتفق العلماء على عدم جواز للمرتهن أن يتصرف وينتفع بالرهن إذا لم يكن هناك إذن الراهن ولم يكن الرهن من المحلوب أو المركوب^{٣٠}. ثم اختلف الفقهاء في انتفاع المرتهن بالرهن إذا كان محلوباً أو مركوباً وبدون إذن الراهن إلى ثلاثة أقوال :

القول الأول : لا يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن الذي مركوب أو محلوب بغير إذن الراهن مطلقاً، سواء أنفق عليه أو لم ينفق، أو امتنع الراهن عن النفقة أم لا.
ذهب إلى هذا القول الجمهور من الحنفية والمالكية، الشافعية والحنابلة في الرواية.^{٣١}

القول الثاني : يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن بقدر النفقة إذا قام بما يحتاج إليه ولو لم يأذن المالك. ذهب إلى هذا القول الحنابلة في المشهور، وإسحاق، والليث، والحسن^{٣٢}.

^{٣٠} ابن قدامة، المغني، 6 / 509، البابي، العناية شرح الهداية، 10 / 150، البلخي، الفتاوى الهندية، 5 / 466.

^{٣١} السرخسي، المبسوط، 7 / 97، ابن عبد البر، التمهيد، 14 / 215، ابن رشد، بداية المجتهد، 2 / 223، الشافعي، الأم، 3 / 158، ابن قدامة، المغني، 6 / 511.

^{٣٢} أبو طيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، المدينة المنورة، مكتبة السلفية، الطبعة الثانية، 1388 هـ، 9 / 440.

القول الثالث: يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن في حال إذا امتنع الراهن من الانفاق على المرهون. حكاه الشوكاني هذا القول وينسبه إلى الأوزاعي والليث وأبو ثور^{٣٣}.

ومنشأ الخلاف بين العلماء في القضية هو اختلافهم في إدراك معنى المراد من حديث النبي ﷺ عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ أنه كان يقول: الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب النفقة^{٣٤}.

الفرع الثاني : أوجه تأويل الفقهاء في انتفاع المرتهن بالهن إذا كان محلوبا أو مركوبا
أولا : حمل المنتفع بالرهن في الحديث على الراهن

حمل أصحاب القول الأول المنتفع بالرهن الحديث على الراهن، لذا لا يجوز للمرتن أن ينتفع بالرهن المركوب أو المحلوب مطلقا، سواء أنفق عليه أو لم ينفق، وسواء كان الانتفاع بقدر النفقة أو أكثر، وسواء امتنع الراهن عن النفقة أو لم ينتفع. واستدلوا على هذا بأدلة :

1. ما روي عن أبي هريرة ؓ، أن رسول الله ﷺ قال: لا يغلق الرهن، هو لمن رهنه، له غنمه وعليه غرمه^{٣٥}.

وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ جعل الغنم للراهن مطلقا محلوبا كان أو غير محلوب، ومركوبا كان أو غير مركوب، ولا شك أن منافع الرهن من غنمه، فكان من ماله، فلا يجوز التصرف في مال الغير إلا بإذنه، وما دام لم يأذن الراهن فلا يجوز للمرتن الانتفاع به^{٣٦}.

^{٣٣} الشوكان، نيل الأوطار، 10 / 258

^{٣٤} رواه أحمد، رقم : 10110، و البخاري، رقم : 2512، و أبو داود، رقم : 3526، و الترمذي، رقم : 1254، و ابن ماجه، رقم : 2440

^{٣٥} رواه ابن ماجه مختصرا، رقم : 2441، و أبو داود في مراسيله، رقم : 187، وابن أبي شيبة في المصنف، 22799، و عبد الرزاق، رقم : 15034

^{٣٦} ابن قدامة، الشرح الكبير، 12 / 491

2. أن التجويز على خلاف القياس من وجهين :

أ. التجويز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه

ب. تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة

ثانياً: حمل المنتفع بالرهن في الحديث على المرتهن.

حمل أصحاب القول الثاني المنتفع بالرهن في الحديث على المرتهن وليس الراهن. واستدلوا بأدلة:

1. عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كانت الدابة مرهونة، فعلى

المرتهن علفها، ولبن الدر يشرب، وعلى الذي يشربه نفقته، ويركب^{٣٧}.

وجه الدلالة : الحديث يدل على أن المنتفع بالرهن في الحديث هو المرتهن، ذلك لأن انتفاع الراهن بالعين المرهونة لأجل كونه مالكا؛ والمراد هنا الانتفاع في مقابلة النفقة، وذلك يختص بالمرتهن.

قال ابن قدامة : وأما المحلوب والمركوب، فللمرتهن أن ينفق عليه ويركب ويحلب بقدر نفقته، متحررا للعدل في ذلك ونص عليه أحمد.. وسواء أنفق مع تعذر النفقة من الراهن لغيبته، أو امتناعه من الإنفاق، أو مع القدرة على أخذ النفقة من الراهن واستئذانه^{٣٨}.

1. الحكم بجواز انتفاع المرتهن بالراهن يوافق ما دل عليه حديث الباب وقواعد الشريعة.

قال ابن قيم: والصواب ما دل عليه الحديث، وقواعد الشريعة وأصوله لا تقتضي سواه^{٣٩}، فإن الرهن إذا كان حيوانا، فهو محترم في نفسه لحق الله سبحانه، وللمالك في حق الملك، وللمرتهن حق الوثيقة، وقد شرع الله سبحانه الرهن مقبوضا بيد المرتهن،

^{٣٧}. رواه أحمد، رقم: 7125، و الدارقطني، رقم: 2929،

^{٣٨}. ابن قدامة، المعني، 6 / 511

فإذا كان بيده فلم يركبه ولم يجلبهن ذهب نفعه باطلا، وإن مكن صاحبه كل وقت أن يأتي ليأخذ لبنه، شق عليه غاية المشقة، ولا سيما مع بعد المسافة، وإن كلف المرتهن بيع اللبن وحفظ ثمنه للراهن، شق عليه، فكان مقتضى العدل القياس ومصلحة الراهن والمرتهن والحيوان، أن يستوفي المرتهن منفعة الركوب والحلب، ويعوض عنهما بالنفقة، ففي هذا جمع بين المصلحتين وبوقف الحقيين، ...^{٤٠}.

ثالثا: حمل الجواز للمرتهن بالانتفاع بالرهن على ما إذا امتنع الراهن من الإنفاق على المرهون.

تأول أصحاب القول الثالث الحديث بهذا التأويل، وذلك إذا امتنع الراهن عن إنفاق الرهن فحينئذ جاز للمرتهن الانتفاع بالرهن عوضا عن إنفاقه عليه مع مراعاة قدر الانتفاع على قدر إنفاقه.

لم أقف على دليلهم في هذا، ولعلمهم يريد أن يخرجوا بهذا القول عن الخلاف الواقع بين العلماء.

الراجح في المسألة

الذي يبدو للباحث بعد عرض أدلة كل أقوال يترجح لديه جواز الانتفاع بالمرهون إذا كان مركوبا أو محلوبا مقابل النفقة التي أنفقها إياه، مع مراعاة قدر الانتفاع على قدر النفقة والتحرى في ذلك، سواء في ذلك أن يكون الإنفاق لامتناع الراهن عن النفقة، أو كان مع عدم امتناعه، وذلك جمعا بين الأحاديث الواردة في هذه المسألة والأحاديث التي تمنع انتفاع ملك الغير بغير إذنه.

ثم إن مصلحة المتعاقدين في الرهن، تقتضي إباحة هذا النع من الانتفاع، وقد سبق بيانه عند ذكر كلام ابن قيم رحمه الله. و الله أعلم

4. الخاتمة

يمكن للباحث أن يذكر بأهم النتائج التي توصل إليها من خلال بحثه المتواضع، فيقول:

بعد دراسة حياة الإمام الشوكاني تبين للباحث أنه علم من أعلام المتأخرين، وكاد لم يدع بابا من أبواب العلم الشرعي إلا طرقه و صنف فيه تصنيفا وأبدى رأيه فيه الذي يدل على شخصيته واستقلاله. وكان مذهب الشوكاني يقوم على الكتاب والسنة، وأنه مع الدليل حيث دار، ليس كما يقال أنه متعصب بمذهب الزيدية. وكان الشوكاني في العقيدة وافق السلف أهل السنة و الجماعة في جميع أركان الإيمان الستة، ولم يخافهم إلا في مسائل قليلة جدا.

والتأويل آلة من آلات استنباط الأحكام من أدلتها القرآنية والحديثية الذي لا يستغي عنها العلماء وطلاب العلم في فهم النصوص وخاصة في باب العبادات والمعاملات. والعلماء سلكوا مسلك التأويل لأن طبيعة النصوص الشرعية ليست كلها قطعية الدلالة بل أكثرها ظنية الدلالة يحتمل معان، لذا استعمال التأويل كآلة لإدراك المراد من النصوص أمر مهم وجدير بالعناية.

لم تكن وجوه تأويل الفقهاء في باب المعاملة المالية قريبة صحيحة كلها؛ منها ما هو قريب صحيح، فيجوز الأخذ به، ومنها بعيد لا يصلح اعتباره للعمل بالحكم المستنبط. وضعف التأويل يكون تارة في المعنى المؤول إليه بحيث احتمال النص على ذلك المعنى ليس بقوي من حيث اللغة، أو الشرع أو العرف، ويتضح ذلك حينما يكون التأويل يتوجه إلى أدلة المخالفين. وقد يكون تارة في الأدلة الصارفة عن معنى الظاهرة، بحيث تكون الأدلة ضعيفة معللة لا تقوى للعدول بها عن معنى الظاهر. لقد أثر التأويل كبيرا في اختلاف العلماء في استنباط الأحكام، بعد تتبع الكتب الفقية والنظر إلى مسائلها الفروعية يتضح جليا أن التأويل يأخذ دوره الواسع في

الخلاف بين العلماء، وكثير من اختلاف الفقه يرجع سببه إلى وجود الاحتمالات واختلاف العلماء في ترجيح تلك المحتملات، سواء في باب العبادات أو المعاملات.

التوصيات

1. ينبغي لمن أراد أن يأول نصا من النصوص الشرعية أن يتمسك ويلتزم

بضوابطه، حتى لا يخرج بعيدا عن المعنى المراد من ذاك النص، أو يخرب الثوابت في الشرع.

2. على من يطلع ويتصفح كتب العلماء الفقهية، ثم يجد قولاً من الأقوال لا

يوافق الدليل في نظره أن لا يبادر بالحكم عليه بأنه مخالف للكتاب والسنة؛

لأن العلماء توصلوا إليه من الحكم بطريق من طرق الاستنباط، وقد بذلوا

جهودهم في ذلك، فيجب التحقق في استنباطاتهم واستدلالهم حتى يستطيع

الحكم بصحته أو ضعفه.

المراجع :

آبادي، أبو طيب محمد، 1388 هـ، عون المعبود شرح سنن أبي داود، المدينة المنورة، مكتبة السلفية.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، بدون التاريخ، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي.

ابن تيمية، تقي الدين أحمد الحارثي، 1426 هـ، مجموع فتاوى ابن تيمية، الرياض، دار الوفاء.

ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي، 1402 هـ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، بيروت، دار المعرفة.

ابن عابدين، محمد بن أمين بن عمر بن عبد العزيز، 1402 هـ، رد المختار على الدر المختار، بيروت، دار الفكر.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي، 1387 هـ، التمهيد لما

- في الموطأ من المعاني والأسانيد، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، أبو حسين، 1399هـ، معجم مقاييس اللغة، دمشق، دار الفكر.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي، بدون التاريخ، المغني، الرياض، دار عالم الكتب.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب الجوزية، 1423 هـ، إعلام الموقعين عن رب العالمين، جدة، دار ابن الجوزي.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، 1414 هـ، لسان العرب، بيروت، دار صادر (نسخة الشاملة موافق للمطبوع).
- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، بدون التاريخ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي. (نسخة الشاملة موافق للمطبوع).
- الآمدي، سيف الدين، 1324 هـ، الإحكام في أصول الأحكام، الرياض، دار الصميعي.
- البابرتي، محمد بن محمد بن محمود أبو عبد الله البابرقي، بدون التاريخ، العناية شرح الهداية، دار الفكر. (نسخة الشاملة موافق للمطبوع).
- الزحيلي، وهبة، 1433هـ، موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته، دمشق، دار الفكر.
- البلخي، نظام الدين، 1310هـ، الفتاوى الهندية، بيروت، دار الفكر.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله، 1400 هـ، البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم ديب، القاهرة، دار الأنصار.
- الديبان، ديبان بن محمد، 1434هـ، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، الرياض، بدون الناشر.
- الزركشي، بدر الدين بن محمد بن عبد الله، بدون التاريخ، البرهان في علوم القرآن، القاهرة، دار التراث.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، 1414هـ، المبسوط، بيروت، دار المعرفة.
الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي، 1410 هـ، الأم،
بيروت، دار المعرفة.

الشربيني، محمد بن الخطيب، 1418 هـ، مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج،
بيروت، دار المعرفة.

الشوكاني، محمد بن علي، 1419هـ، أدب الطلب ومنتهى الأرب، بيروت، دار ابن
حزم. (نسخة الشاملة موافق للمطبوع).

الشوكاني، محمد بن علي، 1427 هـ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، بيروت، دار
ابن الجوزي.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد أبو حامد، بدون التاريخ، المستصفى من علم
الأصول، بتحقيق د. حمزة زهير حافظ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
المرداوي، أبي الحسن علي بن سليمان، 1375 هـ، الإنصاف في معرفة الراجح من
الخلاف، الكويت، دار إحياء التراث العربي.

المغربي، محمد بن محمد بن عبد الرحمن، 1412 هـ، مواهب الجليل لشرح مختصر
الخليل، دمشق، دار الفكر. (نسخة الشاملة موافق للمطبوع).
ملا خسرو، محمد بن فراموز بن علي، بدون التاريخ، درر الحكام شرح غرر الأحكام،
الكويت، دار إحياء الكتب العربية .

نملة، عبد الكريم، 1420 هـ، المذهب في علم أصول الفقه المقارن، الرياض، مكتبة
الرشد.

النووي، يحيى بن شرف أبو زكريا، بدون التاريخ، المجموع شرح المذهب، جدة، مكتبة
الإرشاد.